الفهرس

المقدمة 5

باب تمهيدي
الأوراق التجارية

تمهيد 9

الفصل الأول

تعريف الأوراق التجارية، نشأتها، خصائصها ووظائفها 11

مقدمة 13

المبحث الأول: تعريف الأوراق التجارية 15

أحكام تطبيقية لمحكمة النقض المصرية 20

المبحث الثاني: نشأة الأوراق التجارية 22

1 ـ نبذة تاريخية 22

2 ـ علاقة نشأة الأوراق التجارية بعقد الصرف 23

المبحث الثالث: خصائص الأوراق التجارية 25

المطلب الأول: يجب أن تكون الورقة قابلة للتداول بالطرق التجارية 26

Scanned by CamScanner

حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 28
المطلب الثاني: يجب أن تمثل الورقة حقاً يكون موضوعه
مبلغاً من النقود 28
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 29
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز المصرية 30
المطلب الثالث: يجب أن يكون الحق النقدي الذي تمثله الورقة
معين المقدار على وجه الدقة 30
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 31
المطلب الرابع: يجب ألا يكون الحق النقدي في الورقة معلقاً على شرط 31
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 33
المطلب الخامس: يجب أن تتضمن الورقة إلتزاماً بدفع المبلغ
المحدد من النقود في موعد واحد معين 34
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 34
المطلب السادس: يجب أن تكون الورقة محرر مكتوب
وفقاً لأوضاع شكلية يحددها القانون 35
المطلب السابع: يجب أن يجري العرف على قبولها في التعامل 36
المبحث الرابع: وظائف الأوراق التجارية 37
المطلب الأول: الأوراق التجارية أداة لنقل النقود 38
1 ـ أصل لفظ «كمبيالة» 38
2 ـ موضوع عقد الصرف 38
3 ـ الكمبيالة وعقد الصرف 39
المطلب الثاني: الأوراق التجارية أداة للوفاء 40
المطلب الثالث: الأوراق التجارية كأداة ائتمان 41
1 ـ أهمية الائتمان 41
2 ـ دور الأوراق التجارية في منح الاتمان 42

Scanned by CamScanner

3 ـ الضمانات التي وضعتها التشريعات لحماية الورقة التجارية كأداة ائتمان 43
4 ـ خروج الشيك كورقة تجارية من دور الائتمان واقتصاره على
لعب دور الوفاء لدى الاطلاع فقط 44

الفصل الثاني

أنواع الأوراق التجارية والفرق بينها وبين وغيرها من الأوراق 47
تمهيد 49
المبحث الاول: أنواع الأوراق التجارية 51
1 ـ مقدمة 51
2 ـ أنواع الأوراق التجارية طبقاً لما وردت بالتشريعات محل الدراسة:
2 ـ 1: قانون التجارة المصري 52
2 ـ 2: قانون المعاملات التجارية الإمارتي 52
2 ـ 3: قانون المواد المدنية والتجارية القطري 53
2 ـ 4: نظام الأوراق التجارية التونسية 54
2 ـ 5: المجلة التجارية التونسية 54
2 ـ 6: قانون التجارة السوري 55
2 ـ 7: قانون التجارة الأردني 55
2 ـ 8: قانون التجارة البرية اللبناني 56
2 ـ 9: معاهدات جنيف الدولية المتعلقة بالأوراق التجارية 57
المبحث الثاني: الفرق بين الأوراق التجارية وغيرها من الأوراق 69
المطلب الأول: الفرق بين الأوراق التجارية وأوارق النقود «البنكنوت» 70
المطلب الثاني: الفرق بين الأوراق التجارية والأوراق المالية
«الأسهم والسندات» 72
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 73
المطلب الثالث: الفرق بين الأوراق التجارية والأوراق الرسمية 73

Scanned by CamScanner

حكم تطبيقي للقضاء المصري 74

الفصل الثالث

أهمية الأوراق التجارية في الحياة العملية والتحديات المستقبلية وتنازع القوانين بشأنها

75
مقدمة 77
المبحث الأول: أهمية الأوراق التجارية في الحياة العملية والتحديات المستقبلية 79
أولاً: أهمية الأوراق التجارية في الحياة العملية 79
1 ـ أهيمتها في الحركة التجارية بين التجار 79
2 ـ أهميتها كأداة وفاء شأنها في ذلك شأن النقود 79
3 ـ أهيمتها كأداة ائتمان 80
4 ـ لأهميتها صدرت معاهدات جنيف الدولية المتعلقة بالكمبيالة والسند لأمر والشيك 81
5 ـ لأهيمتها صدرت الإتفاقية الدولية بشأن الكمبيالة الدولية والسند لأمر الدولي 82
ثانياً: التحديات المستقبلية التي تواجه الأوراق التجارية 83
1 ـ البطاقات البلاستيكية 83
2 ـ الكروت الذكية 84
المبحث الثاني: تنازع القوانين في مسائل الأوراق التجارية 85
مقدمة 85
1 ـ تنازع القوانين بشأن أهلية الالتزام 86
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 87
2 ـ تنازع القوانين بشأن الشروط الشكلية لورقة التجارية 88
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 89
3 ـ تنازع القوانين بشأن تنفيذ الأورراق التجارية 88

Scanned by CamScanner

حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 89
4 ـ تنازع القوانين بشأن السقوط والتقادم (مرور الزمن) المسقط 89
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 90
5 ـ تنازع القوانين بشأن الفائدة 90
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 91
6 ـ تنازع القوانين بشأن آثار الالتزام الصرفي 91
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 91
7 ـ تنازع القوانين بشأن تنفيذ الالتزام الصرفي 91

الفصل الرابع

قانون الصرف والأسس التي يقوم عليها وتوحيد احكامها 93
مقدمة 95
المبحث الأول: قانون الصرف والأسس التي يقوم عليها 97
1 ـ قانون الصرف 97
2 ـ الأسس التي يقوم عليها قانون الصرف 98
2 ـ 1: الشكلية «حرفية الالتزام الصرفي» 98
2 ـ 2: الكفاية الذاتية للورقة التجارية 99
2 ـ 3: استقلال الالتزام الصرفي «مبدأ استقلال التوقيعات» 100
2 ـ 4: قسوة الالتزام الصرفي «التشدد في معاملة الملتزمين» 101
2 ـ 5 رعاية حقوق الحامل حسن النية 103
2 ـ 6: إقامة التوازن بين حق الحامل والتزام الضامنين 104
2 ـ 7: تجريد الالتزام الصرفي عن السبب 104
2 ـ 8: مبدأ تطهير الدفوع 105
حكم تطبيقي للقضاء الفرنسي 106
المبحث الثاني: توحيد أحكام قانون الصرف 108

Scanned by CamScanner

نطاق تطبيق اتفاقية نيويورك والمستجدات الحديثة التي أتت بها 111
أولاً: نطاق تطبيق الاتفاقية 111
ثانياً: المستجدات التي أتت بها اتفاقية نيويورك 113

الباب الأول
الشيك لمحة تاريخية، تعريفه، وظائفه، تنظيمه القانوني

الفصل الأول

لمحة تاريخية 121
1 ـ مقدمة 123
2 ـ إنجلترا الموطن الأول للشيك 123
3 ـ الشيك في فرنسا 124
4 ـ تسمية الشيك 125

الفصل الثاني

تعريف الشيك 127
1 ـ مقدمة «الشيك صك مصرفي في المقام الأول» 129
2 ـ أو لتعريف للشيك 130
3 ـ تعريف الشيك لدى الفقه اللبناني 130
4 ـ تعريف الشيك لدى الفقه السعودي 132
5 ـ تعريف الشيك في قانون المعاملات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة 132
6 ـ تعريف الشيك في قانون التجارة الأردني 132
7 ـ تعريف الشيك لدى الفقه المصري 132

Scanned by CamScanner

8 ـ الشيك محرر مصرفي 133
9 ـ تعريف مشروع قانون الشيك المصري عام ١٩٨٢ 134
10 ـ تعريف مشروع قاون التجارة المصري المستند إلى الفقه الإسلامي 135
11 ـ أهمية تعريف الشيك 136
12 ـ الخلاصة 137

الفصل الثالث

الشيك وظائفه ومزاياه 139
1 ـ مقدمة 141
2 ـ وظائف الشيك 141
3 ـ الشيك يعتبر عملاً محايداً 142
حكم تطبيقي للقضاء المصري 142
4 ـ مزايا استخدام الشيك 143
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 144
5 ـ الوفاء الإلزامي بموجب الشيك 145

الفصل الرابع

التنظيم القانوني للشيك والعلاقات الناشئة عنه 147
1 ـ مقدمة 149
2 ـ التنظيم القانوني للشيك 149
3 ـ 1 : العلاقة الأولى بين الساحب والمستفيد الأول في الشيك 152
3 ـ 2 : العلاقة الثانية تنشأ بين الساحب والبنك المسحوب عليه 152
3 ـ 2 : العلاقة الثالثة تنشأ بين المستفيد الأول والمظهر له الشيك 153
4 ـ الفرق بين الشيك والكمبيالة «سند السحب أو السفتجة» 153

Scanned by CamScanner

الباب الثاني
إنشاء الشيك وشروطه وتعدد نسخه

تمهيد 159

الفصل الأول

إنشاء الشيك وإصداره 161
1 ـ مقدمة 163
2 ـ إنشاء الشيك تصرف إرادي ظاهر 163
3 ـ الفرق بين إنشاء الشيك وإصداره 164
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 165

الفصل الثاني

الشروط الموضوعية الواجب توافرها في الشيك 167
مقدمة 169
المبحث الأول: أهمية الالتزام بالشيك 171
1 ـ الشخص كامل الأهلية 171
2 ـ التزام القاصر المأذون له بالتجارة 173
المبحث الثاني: سلطة التوقيع على الشيك 175
1 ـ تحرير الشيك والتوقيع عليه بواسطة وكيل أو نائب 175
1 ـ 1: وكالة داخلية بالبنك 176
1 ـ 2: وكالة عامة أو خاصة 176
2 ـ تحرير الشيك والتوقيع عليه لحساب الغير 177
2 ـ 1: السبب وراء قيام شخص بالتوقيع لحساب شخص آخر 177
2 ـ 2: الموقع على الشيك باسمه ومسئوليته حيال الحامل والمظهرين 178
2 ـ 3: العلاقة بين الموقع لحساب الغير والآمر بالسحب
وأي العلاقة بين الساحب الظاهر والساحب الحقيقي 179

Scanned by CamScanner

2ـ4: العلاقة بين الموقع لحساب الغير وحامل الشيك وسائر المظهرين 179
2ـ5: العلاقة بين الموقع لحساب الغير والبنك المسحوب عليه 179
2ـ6: العلاقة بين الآمر بالسحب والمسحوب عليه 180
المبحث الثالث: صحة الرضى على الشيك وخلوها من العيوب 181
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 182
المبحث الرابع: موضوع الالتزام في الشيك (محل الإلتزام) 183
المبحث الخامس: سبب الإلتزام في الشيك 185
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 186
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 187

الفصل الثالث

الشروط الشكلية الواجب توافرها في الشيك 189
مقدمة 191
المبحث الأول: ضرورة إصدار الشيك بتحريره كتابة 193
المبحث الثاني: أهمية الكتابة في الإثبات 195
المبحث الثالث: نموذج الشيك 196
المبحث الرابع: الكفاية الذاتية للشيك 198
المبحث الخامس: البيانات الإلزامية الواجب توافرها في الشيك 199
مقدمة 199
1ـ ذكر كلمة «شيك في متن الصك» 201
2ـ أمر بالدفع 202
3ـ البنك المسحوب عليه 205
4ـ محل الوفاء 207
4ـ1: أهمية تحديد مكان الوفاء 208
4ـ2: خلو الشيك من بيان محل الوفاء 209

Scanned by CamScanner

5 ـ تاريخ ومكان الإصدار 210
5 ـ 1: التاريخ 210
حكم تطبيقي تاريخ الإصدار 213
أهمية تحديد تاريخ الإصدار 213
5 ـ 2: مكان الإصدار 213
6 ـ الإسم 214
6 ـ 2: التوقيع 214
6 ـ 2 ـ 1: التوقيع أحد أهم الأركان الأساسية في الشيك 214
6 ـ 2 ـ 2: ماهية التوقيع 215
6 ـ 2 ـ 3: نظرية الإرادة المنفردة عند التوقيع 216
6 ـ 2 ـ 4: الشيك بدون توقيع ورقة لا قيمة لها 216
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 216
6 ـ 2 ـ 5: توقيع الشيك على بياض 217
تعريف التوقيع على بياض 217
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 218
6 ـ 2 ـ 6: التوقيع بيد الساحب ولا يشترط أن يحرر الشيك بنفسه 218
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 219
6 ـ 2 ـ 7: لغة ولون الحبر الموقع به الشيك 219
6 ـ 2 ـ 8: توقيع ناقصي الأهلية على الشيكات وتزوير التوقيع 219
6 ـ 2 ـ 9: توقيع الشيك بالإنابة 220
1 ـ التوقيع بالإنابة في قانون التجارة المصري 221
2 ـ التوقيع بالإنابة في قانون التجارة التونسي 222
3 ـ التوقيع بالإنابة في قانون التجارة اللبناني 222
4 ـ التوقيه بالإنابة في نظام الأوراق التجارية السعودي 222
6 ـ 2 ـ 10: أهمية وكيفية توقيع الساحب 223

Scanned by CamScanner

1ـ التوقيع بالإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع 223
2ـ ضرورة التوقيع في أسفل الشيك 225
3ـ كيفية توقيع الساحب 225
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز العراقية 226
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الأردنية 226
6ـ 2ـ 11: التوقيع بسوء نية على نحو يحول دون صرفه 227
7ـ شرط وجوب تحرير الشيك على نماذج البنك المسحوب عليه 228
المبحث السادس: نقص أحد البيانات الإلزامية في الشيك 231
1ـ البيانات التي يترتب على تركها بطلان الالتزام الثابت في الشيك 231
1ـ 1: توقيع الساحب 231
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 232
حكم تطبيقي للقضاء اللبناني 232
1ـ 2: المبلغ 232
1ـ 3: اسم المستفيد 233
2ـ البيانات التي يترتب على تركها فقدان صفة الشيك 233
2ـ 1: تاريخ التحرير «الإنشاء» 233
2ـ 2: اسم البنك المسحوب عليه 233
2ـ 3: الأمر بالدفع 234
2ـ 4: كلمة «الشيك» 234
3ـ الاستثناء الدي ورد بالقانون في حال نقص أحد البيانات الإلزامية 235
3ـ 1: مكان الوفاء 235
3ـ 2: مكان الإصدار 236
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 237
المبحث السابع: صورية أحدد البيانات الإلزامية 238
1ـ تأخير تاريخ إنشاء الشيك خلافاً للحقيقة 238

Scanned by CamScanner

حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 239
2 ـ تقديم تاريخ إنشاء الشيك خلافاً للحقيقة 239
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 243
3 ـ الشيك الذي يحمل تارخين 242
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 242
4 ـ الشيك الذي يحمل تارخين أحدهما جزء من التوقيع 243
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 245
المبحث الثامن: الشيك المعيب 245
المبحث التاسع: الجزاء المترتب على نقص أحد البيانات الإلزامية 247

الفصل الرابع

البيانات الإختيارية في الشيك 249
المبحث الأول: اسم المستفيد 253
1 ـ مقدمة 253
2 ـ تعريف المستفيد 253
3 ـ جواز عدم ذكر اسم المستفيد 254
4 ـ أثر خلو الشيك من ذكر اسم المستفيد 254
5 ـ أنواع الشيكات بالنسبة للمستفيد 255
5 ـ 1: الشيك الإسمي 255
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 257
5 ـ 2: الشيك لحامله 257
5 ـ 2 ـ 1: تعريف الشيك لحامله 257
5 ـ 2 ـ 2: أشكال الشيك لحامله 258
5 ـ 2 ـ 3: الكشف عن هوية الحامل وسرية الحسابات 260
5 ـ 2 ـ 4: التحقق من شخصية الحامل 260

Scanned by CamScanner

5 ـ 3: شيك غير قابل للتداول 261
6 ـ حالات خاصة بإسم المستفيد وما استقر عليه العمل المصرفي 262
7 ـ المستفيد هو الساحب نفسه 263
8 ـ ملكية المستفيد لمقابل الوفاء 264
المبحث الثاني: شرط وصول القيمة 265
أولاً: ماهية شرط «وصول القيمة» 265
ثانياً: تأثير شرط «وصول القيمة» على صحة الشيك 265
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 266
حكم تطبيقي للقضاء الإماراتي 266
ثالثاً: عبء إثبات سبب سحب الشيك 267
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 267
المبحث الثالث: الوفاء بالشيك في محل مختار 268
المبحث الرابع: شرط الرجوع بلا مصاريف 270
1 ـ الأحكام الواجب مراعاتها عند كتابة «الرجوع بلا مصاريف» 270
2 ـ كيفية كتابة شرط «الرجوع بلا مصاريف» 270
3 ـ الإخطارات التي يجب على الحامل عملها 272
بقاء السند دائماً في حيازة الدائن 275
4 ـ مزايا شرط الرجوع بلا مصاريف 275
5 ـ الأثار التي تترتب على شرط الرجوع بلا مصاريف 276
5 ـ 1: إذا كان الشرط صادراً عن الساحب 276
5 ـ 2: إذا كان الشرط صادراً عن أحد المظهرين أو الضامنين 276
5 ـ 3: إذا كان الشرط صادراً عن الساحب وعمل احتجاجاً 276
5 ـ 4: إذا كان الشرط صادراً من الساحب أو عن أحد المظهرين
أو الضامنين لا يعفي الحامل من تقديم الشيك وإشعار
المظهرين والضامنين 277

Scanned by CamScanner

المبحث الخامس: بيانات إختيارية أخرى 278
1 ـ تأشير المسحوب عليه «اعتماد الشيك» 278
2 ـ تسطير الشيك 279
3 ـ الضمان الإحتياطي 280
4 ـ حظر تظهير الشيك 280
5 ـ شرط عدم الوفاء نقداً «القيد في الحساب» 281
6 ـ شرط عدم الضمان 282
7 ـ كتابة رقم الحساب واسم العميل على الشيك 283
7 ـ 1: أهمية كتابة رقم حساب العميل على نماذج الشيكات 283
7 ـ 2: كتابة اسم العميل « الساحب على الشيكات» 286
7 ـ 2 ـ 1: موقف قانون التجارة الأردني 286
7 ـ 2 ـ 2: موقف قانون التجارة السوري 287
7 ـ 2 ـ 3 : موقف قانون التجارة اللبناني 287
7 ـ 2 ـ 4: موقف قانون التجارة القطري 287
7 ـ 2 ـ 5: موقف قانون التجارة الإماراتي 287
7 ـ 2 ـ 6: موقف قانون التجارة التونسي 288
7 ـ 2 ـ 7: موقف نظام الأوراق التجارية السعودي 289
7 ـ 2 ـ 8: موقف قانون التجارة المصري 289

الفصل الخامس

البيانات المحظور إدراجها في الشيك 291
المبحث الأول: شرط الأجل (ذكر تاريخ إستحقاق) 295
الحالة الأولى: الشيك المؤجل ويحمل تاريخ واحد 295
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 296
الحالة الثانية: الشيك المؤجل ويحمل تاريخين أحدهما جزء من التوقيع 296

Scanned by CamScanner

الحالة الثالثة: الشيك المؤجل ويحمل تاريخين مستقلين 297
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 297
حكم تطبيقي للمحكمة الاتحادية العليا لدولة الإمارات 298
حكم تطبيقي لمحكمة تميز دبي 299
المبحث الثاني: اشتراط العائد 302
المبحث الثالث: شرط القبول 304
المبحث الرابع: إعفاء الساحب من ضمان الوفاء 306
المبحث الخامس: سحب الشيك على الساحب نفسه 308
المبحث السادس: الجمع بين صفتي الساحب والمسحوب عليه 310

الفصل السادس

تعدد نسخ الشيك 313
مقدمة 315
1 ـ السبب في جواز تعدد نسخ الشيك 317
2 ـ الشروط الواجب توافرها لتعدد نسخ الشيك 317
3 ـ كيفية ترقيم الشيك متعدد النسخ 322
4 ـ تظهير الشيك متعدد النسخ 323
5 ـ تكليف الحامل بجمع نسخ الشيك 324

الفصل السابع

الآثار الخاصة التي تترتب على التظهير والوفاء بالشيك متعدد النسخ 325
مقدمة 327
1 ـ آثار الوفاء بالنسبة للمسحوب عليه أو الساحب 328
2 ـ آثار تظهير المستفيد أو الحامل للشيك متعدد النسخ 328

الباب الثالث

Scanned by CamScanner

التزوير والتحريف
ومسؤولية البنك المسحوب عليه

الفصل الأول

تزوير وتحريف الشيك 333
مقدمة 355
1 ـ تعريف التزوير 335
2 ـ طرق التزوير 336
2 ـ 1: طرق التزوير المادي في الشيك 336
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبناني 338
2 ـ 2: طرق التزوير المعنوي في الشيك 339
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 340
3 ـ الإدعاء بالتزوير 341
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 342
4 ـ التحريف 343
5 ـ التحريف في الشيك والتزام الموقعين 343
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 344
6 ـ التوقيع نيابة عن شخص آخر بغير تفويض منه 344
7 ـ البيانات التي يتم فيها التحريف أو التزوير 345
7 ـ 1: توقيع الساحب 346
حكم تطبيقي للقضاء المصري 347
7 ـ 2: صفة الموقع 347
7 ـ 3: تاريخ إصدار الشيك 347
7 ـ 4: قيمة الشيك 350
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 350
7 ـ 5: مكان إصدار الشيك 351

Scanned by CamScanner

7 ـ 6: إسم المستفيد 352
8 ـ تصحيح الشيك 353
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 354
9 ـ عقوبة تزوير الشيك أو تقليده أو الشروع فيه أو استعماله أو
قبوله في كل من التشريع الفرنسي والتشريع التونسي 354

الفصل الثاني

مسؤولية البنك عن الوفاء بشيك محرف أو مزور 355
مقدمة 357
حكم تطبيق لمحكمة تمييز دبي 359
المبحث الأول: حالة إثبات وجود خطأ من الساحب 361
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 362
المبحث الثاني: حالة إثبات وجود خطأ من المسحوب عليه 363
1 ـ الوفاء بشيك موقع عليه بتوقيع مزور للساحب، وكان التزوير
من السهل اكتشافه لو بذل الموظف عناية المصرفي المحترف 363
حكم تطبيقي للقضاء المصري 364
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 364
2 ـ الوفاء بشيك موقع عليه بتوقيه صحيح للساحب، وكان التزوير
حاصل في بيانات الشيك ومن السهل اكتشافه لو بذل الموظف
عناية المصرفي المحترف 365
حكم تطبيقي للقضاء المصري 366
المبحث الثالث: حالة إثبات وجود خطأ من موظف البنك المسحوب عليه 367
1 ـ مسؤولية البنك في حالة عدم وفاء شيك صادر عنه والموقع
عليه اثنين من موظفيه لا يملكان حق التوقيع 369
حكم تطبيقي للقضاء اللبناني 369
2 ـ مسؤولية البنك في حال عدم قيام الموظف بالتدقيق اللازم

Scanned by CamScanner

قبل صرف الشيك 370
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 371
المبحث الرابع: حالة إثبات وجود خطأ مشترك من الساحب والبنك المسحوب عليه 372
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 372
المبحث الخامس: حالة وجود شطب أو تحشير في الشيك 374
المبحث السادس: حالة إنعدام الخطأ سواء أكان من الساحب أو المسحوب عليه 375
المبحث السابع: إبراء ذمة البنك المسحوب عليه في مواجهة الساحب 376
1 ـ إبراء ذمة البنك من الوفاء بشيك معترض عليه 376
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الأردنية 377
2 ـ إبراء ذمة البنك في حالة وفائه لنسخة من شيك صدر عنه عدة نسخ 378
3 ـ إبراء ذمة البنك في حالة وفائه بقيمة شيك مزور 379

الباب الرابع
تداول الشيك

الفصل الأول

طرق تداول الشيك 385
مقدمة 387
أولاً: تداول الشيك باتباع أحكام حوالة الحق 387
ثانياً: التداول بالتسليم 389
ثالثاً: التداول بالتظهير 391
حكم تطبيقي لمحكم النقض المصرية 392
حكم تطبيقي للقضاء اللبناني 392

الفصل الثاني

Scanned by CamScanner

تداول الشيك بالتظهير 395
المبحث الأول: الشروط الموضوعية للتظهير 399
المطلب الأول: الشروط الموضوعية العامة 399
1 ـ أهلية المظهر 399
2 ـ رضا المظهر 400
3 ـ سبب التظهير 401
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 402
4 ـ المحل 403
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية الخاصة 403
أولاً: الشروط الموضوعية الخاصة التي تتعلق بالمظهر 403
حكم تطبيقي للقضاء المصري 404
2 ـ أن يكون للمظهر أهلية الالتزام الصرفي 404
ثانياً: الشروط الموضوعية الخاصة والمتعلقة بالمظهر إليه 405
هل يعتبر تظهير الشيك إعطاء لطرحه للتداول 406
المبحث الثاني: الشروط الشكلية للتظهير 407
أ ـ التظهير على «وصله» 409
ب ـ التظهير على وجه الشيك 412
ج ـ تظهير الشيك للساحب 412
المبحث الثالث: عناصر التظهير 413
1 ـ يجب ألا يكون التظهير معلقاً على شرط 413
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 414
2 ـ الا يكون التظهير جزئياً وإلا اعتبر باطلاً 414
3 ـ التظهير الحاصل من المسحوب عليه أو لمصلحته 415
المبحث الرابع: الشروط الاختيارية للتظهير 416
أولاً: تاريخ التظهير 416

Scanned by CamScanner

حكم تطبيقي لمحكمة النقض السورية 417
ثانياً: شرط وصول القيمة 419
ثالثاً: حظر التظهير أو شرط عدم الأمر 419
رابعاً: شرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج 420
حكم تطبيقي للقضاء الفرنسي 421
خامساً: شرط عدم الضمان 421
سادساً: آثار شرط عدم الضمان .....

الفصل الثالث

أشكال وأنواع التظهير والآثار المترتبة عليه 425
المبحث الأول: أشكال التظهير 429
المطلب الأول: أشكال التظهير 429
أولاً: التظهير الإسمي 430
ثانياً: التظهير على بياض 430
ثالثاً: التظهير للحامل 430
رابعاً: التظهير الجزئي 431
المطلب الثاني: شطب التظهير أو تعليقه على شرط 432
أولاً: شطب التظهير 433
حكم حالات شطب التظهير 433
ثانياً: التظهير المعلق على شرط 433
المطلب الثالث: حكم التظهير الجزئي والتظهير المعلق على شرط 434
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 434
المبحث الثاني: أنواع التظهير 435
المطلب الأول: التظهير الناقل للملكية 436
أولاً: المقصود بالتظهير الناقل للملكية 436

Scanned by CamScanner

حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 437
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 438
ثانياً: شروط التظهير الناقل للملكية 439
1 ـ الشروط الموضوعية للتظهير الناقل للملكية 439
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز الفرنسية 440
2 ـ الشروط الشكلية لتظهير الناقل للملكية 442
3 ـ الشروط الاختيارية للتظهير الناقل للملكية 444
المطلب الثاني: التظهير التوكيلي 445
أولاً: المقصود بالتظهير التوكيلي 445
ثانياً: شروط التظهير التوكيلي 446
1 ـ الشروط الموضوعية للتظهير التوكيلي 447
2 ـ الشروط الشكلية للتظهير التوكيلي 447
حكم تطبيقي للقضاء اللبناني 448
المطلب الثالث: التظهير التأميني 448
أولاً: المقصود بالتظهير التأميني 449
ثانياً: شكل التظهير التأميني 449
المطلب الرابع: الحقوق المترتبة على التظهير 450
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 451
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على التظهير 452
المطلب الأول: الآثار المترتبة على التظهير الناقل للملكية 452
أولاً: نقل الحقوق الناشئة عن الشيك 452
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 454
حكم تطبيقي لمجكمة التمييز دبي 455
ثانياً: ضمان الوفاء بقيمة الشيك 455
ثالثاً: عدم ضمان الوفاء 457

Scanned by CamScanner

رابعاً: تطبيق قاعدة تطهير الدفوع 457
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 460
حكم تطبيقي لمحكمة تمييز دبي 460
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التظهير التوكيلي 461
أولاً: الآثار المترتبة على التظهير فيما بين المظهر والمظهر إليه 461
ثانياً: الآثار المترتبة على التظهير بالنسبة للغير 464
ثالثاً: آثار التظهير التوكيلي الصوري على الغير 465
حكم تطبيقي لمحكمة تمييز دبي 466
رابعاً التظهير التوكيلي للشيك يعتبر من قبيل الوكالة 466
حكم تطبيقي لمحكمة التمييز اللبنانية 466
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على التظهير التأميني 468
حكم تطبيقي لدائرة النقض بالمحكمة الاتحادية الإماراتية 468
تعليق 469
حكم تطبيقي لمحكمة النقض المصرية 470
المراجع 473
الفهرس 483

Scanned by CamScanner